



الفصل الرابع

سوسيولوجية التغير الاجتماعي



سوسيولوجية التغيير الاجتماعي

يُعد موضوع التغيير الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولتها العلوم الاجتماعية بعامه، وعلم الاجتماع بخاصة، نظراً لموضوع التغيير الاجتماعي من ارتباط وعلاقة وثيقة بقضايا المجتمع كالتنمية والحراك السياسي والتحول الثقافي والاجتماعي والتطور والتقدم والتحضر والتحديث وغيرها من المفاهيم والموضوعات والظواهر الاجتماعية ذات الصلة بالتغيير الاجتماعي، والتي حظيت باهتمام علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية بعامه، وتناولوها في دراساتهم المختلفة التي بحثت أنواع واتجاهات التطورات والتحويلات التي تحدث في النظام الاجتماعي وتؤثر على بناء المجتمع ووظائفه وادواره. وتشكل الأسئلة التي تبحث عن التغيير في الحياة الاجتماعية والشخصية ملمح لكثير من الكتابات في عالمنا المعاصر^(٥٩).

ويُعد التغيير الاجتماعي هو سمة الوجود، وأن كل شيء في حياتنا يتغير باستمرار، فجميع الأشياء لا تبقى على الثبات، لذا فقد أهتم علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم السياسية وغيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى، في دراسة التغيير من خلال استخدام عدد من المناهج العلمية والأساليب البحثية التي بموجبها تجري عملية رصد وتحليل وقياس درجة التغيير الاجتماعي في حياة المجتمعات البشرية، بهدف الكشف عن أسباب حدوث ذلك التغيير والتعرف على مظاهره وعوامله ونتائجه والعمليات الدينامية المشتركة المؤدية للتغيير الاجتماعي والقادرة على تفسير ما تمر به المجتمعات من تغيرات مختلفة.

وقد تميزت دراسات التغيير الاجتماعي بتنوعها ووفرة المناقشات حولها، وتزايد القلق حول التغيير الاجتماعي والنظر للمستقبل^(٦٠). لاسيما بعد التغيير الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية والتكنولوجية والمعلوماتية في عالمنا المعاصر، إذ صارت ظاهرة

٥٩. جولي ماكليود ورتشيل طومسون، بحث التغيير الاجتماعي (المقاربات الكيفية)، ترجمة سحر توفيق
مراجعة محمود الكردي، مطبوعات المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٤م، ص ١٣.

٦٠. جولي ماكليود ورتشيل طومسون، المصدر السابق، ص ١٧.

التغير ظاهرة بارزة في كل الأنشطة والمجالات الاجتماعية المختلفة، التي أحدثت تأثيرات واضحة في جميع المجالات.

ورغم أن دراسة التغير الاجتماعي تُعد من أبرز الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع الحديث؛ إلا أن الفلاسفة والمفكرين الأوائل لم يغلوا اهتمامهم بظواهر التغير الاجتماعي، إذ لاحظوا التغير الاجتماعي في حياة المجتمعات القديمة وفي المجتمعات التي عاشوها، وبنوا في ضوء تلك التغيرات الأفكار المختلفة التي شكلت التراث النظري والخلفية المعرفية التي استند عليها مفهوم التغير الاجتماعي في علم الاجتماع الحديث^(٦١).

إذ كان الفيلسوف اليوناني القديم هيرقليطيس (٥٤٠-٤٧٥ ق.م) هو أول من أشار للتغير الاجتماعي بقوله أن التغير هو قانون الوجود، وقد شبه التغير بعبارته الشهيرة «إن الإنسان لا يستطيع إن ينزل النهر مرتين» لأن مياه النهر تكون قد تغيرت في المرة الثانية فليست نفس المياه التي نزل بها في المرة الأولى؛^(٦٢). وهذا يشير إلى دلالات التغير في القوانين التي تفسر الوجود الاجتماعي.

كما قدم المحللون الاجتماعيون محاولات علمية في تحليل سببية للأحداث والتغيرات التي تجري في المجتمعات لتمكنهم من الوصول إلى افتراضات علمية ووضع قوانين عامة يمكن اختبارها وتعميمها والاستفادة منها في معرفة سير أحداث التغير الاجتماعي التي تحدث في المجتمعات الأخرى المماثلة^(٦٣).

لقد برز الاهتمام بالتغير الاجتماعي في شكل واضح في عصر التنوير الأوروبي حين كان هذا العصر شاهد على تلك التغيرات الواضحة التي طرأت على الحياة الاجتماعية وتضمنها ذلك الفكر الذي قدمه فلاسفة هذا العصر والتي اعتمدت على نظريات افتراضية عكست اهتماماً كبيراً بالتغير الاجتماعي ودوره في حياة المجتمعات^(٦٤).

٦١- أحمد زايد ود. اعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م، ص ٦.

٦٢- السيد رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م، ص ٢٢.

٦٣ - سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ١٩٨٨م، ص ٩/٨.

٦٤ - أحمد زايد، مصدر سابق ذكره، ص ٦.

إن الاهتمام بظاهرة التغيير الاجتماعي قد دفع بعلماء الاجتماع الأوائل إلى مواصلة دراساتهم للتغيير الاجتماعي في جوانبه المختلفة، إذ درسوا التحولات الاقتصادية والإنسانية التي مرت بها المجتمعات البشرية وتمحورت دراساتهم في البحث عن إجابات لأسئلتهم عن كيف سارت المجتمعات والحياة الإنسانية بالتطور والتحول منذ بداية ظهور الإنسان على ظهر هذا الكوكب؟ متأملة التغييرات التي حدثت في المجتمعات عبر عدد من الأجيال، بواسطة استخدامهم عدد من المناهج والطرق العلمية التي مكنتهم من توجه التفكير والبحث عن إجابات لأسئلتهم المختلفة التي تتمحور حول استمرارية عملية التغيير التي مرت بها الإنسانية؛ الأمر الذي جعلهم يسلمون ويقرون بالتقدم ويؤكدون على أن الحاضر أفضل من الماضي، وأن المستقبل أفضل من الماضي والحاضر معاً. وعليه فإن التغيير الاجتماعي في الحياة الإنسانية أمراً دائماً كما هو في مختلف مجالات الطبيعة الأخرى.

حيث مرت المجتمعات البشرية في تغير دائم، فتغيرت من أشكالها البسيطة إلى أشكالها الكبيرة والمعقدة، وهو ما أشار إليه ابن خلدون - في مقدمته - بقضايا التحول من البداوة إلى الحضارة، إذ أدرك ابن خلدون إن التغيير الاجتماعي لا يسير على وتيرة واحدة، بل يأخذ مساراً: «الأول وهو التغيير التدريجي الذي يحدث في العمران ككل أو في جزء من أجزائه. والثاني هو التغيير الجذري الذي يخلق نمطاً جديداً»^(٦٥).

وينطوي التغيير الاجتماعي على سلسلة من الفوارق والاختلافات التي تحدث مع مرور الزمن في إطار هوية ثابتة منظورة سواء كانت شجرة أو إنسان أو جماعة أو رابطة اجتماعية، فنحن لا نرى التغيير إلا عندما ندرك سلسلة اختلافات وفوارق في كيان متواصل ومستمر^(٦٦).

٦٥ - السيد الحسيني وآخرون، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار قطري بن الفيحاء للنشر والتوزيع، قطر، الدوحة، ١٩٨٧م، ص ٩٧.

٦٦ - روبرت ينيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، ط ١، دار النضال، بيروت لبنان، ١٩٩٠م، ص ٣٠٥.

بهذا القدر من الإيضاح ننظر للتغير الاجتماعي بأنه ظهور اختلاف يمكن ملاحظته في البناء الاجتماعي أو في القيم والعادات وأنماط السلوك المعروفة والمألوفة لنا، أي أنه وضع جديد لم يكن مألوف وموجودة من سابق. ونفهم من ذلك بأن التغير الاجتماعي يشير إلى اختلاف ما نحن بصدد ملاحظته أو دراسته من خلال مقارنته بالفترة الزمنية السابقة له سواء كانت على المدى القريب أو البعيد.

وعليه فإننا نقصد بالتغير الاجتماعي هو مجموعة الاختلافات التي تطرأ على النظم والظواهر الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها، كالتعديلات التي تحدث في أنماط الحياة الاجتماعية وما تضمنه من طبيعة وبناء ونظم.... الخ. ويطلعنا التراث الثقافي والتاريخ الاجتماعي بأن كل مظاهر الحياة الإنسانية لا تبقى على حالٍ واحدٍ وثابتٍ لا تتغير، وإنما هي خاضعة للتغير باستمرار، شأنها شأن التغير الذي يحصل في حياة الفرد الذي يبدأ بنطفه في بطن أمه ثم جنين ثم طفل، ثم شاب ثم كهل، كما أن كل مظاهر الطبيعة المختلفة تظل في حاله دائمة من الحركة والتغير.

وتُعد مسيرة التغير الاجتماعي ظاهرة مستمرة لن تنقطع، وعملية الاستمرار هي منتج واضح للرأي العام القائل بأن التغير شبيهة بعملية النمو وتكتسب فكرة الاستمرارية التغير الاجتماعي معنى وفائدة في النطاق الواسع^(٦٧).

إن عملية التغير الاجتماعي ليست مجرد إضافة آلية أو أقصى لبعض الأنماط والسمات السابقة للظاهرة بطريقة كمية فحسب؛ بل هي إلى جانب ذلك عملية إضافة وتعديل كيفية لسمات ثقافية مختلفة أيضاً^(٦٨). وهذا ما ذهب إليه كل من (ميل تشيرتون وآن براون) بتسميته بالتغير التطوري الذي يشير إلى أن التغير قد حدث إلا أنه لا يدل على فجر حقبة جديدة، بل هو مجرد شكل أكثر تقدماً للحقبة الحالية^(٦٩). وهذا يؤكد صلة التغير الاجتماعي بالتحويلات العديدة التي تحدث في مختلف أنماط الحياة الإنسانية.

٦٧ - روبرت نيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

٦٨ - سناء الخولي، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره. ص ١٢.

٦٩ - ميل تشيرتون وآن براون، علم الاجتماع النظرية والمنهج، ترجمة هناء الجوهري، ط ١، مطبوعات المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م، ص ٢٦٠.

وقد أوضح ابن خلدون صفت الاستمرارية في دراسته المعمقة الموسومة بـ (المقدمة) حينما تحدث عن تبدل الأحوال مع تغير الأزمان.

وكل التحولات والتغيرات التي تجري في حياة المجتمعات لا يمكن فهمها أن كل تغير صغير ينمو حتى أن يصبح كبيراً، إذ أن التقطع لا التواصل هو الميزة المحددة الرئيسية للتغير الاجتماعي^(٧٠).

وقد تزايد الاهتمام بظاهرة التغير الاجتماعي من قبل الكثير من المفكرين وعلماء الاجتماع الأوائل الذين بحثوا ودرسوا حركة التغير في المجتمعات، وجاءوا بالنظريات التي تفسر ذلك التغير، إلا أنهم لم يستعملوا مفهوم التغير الاجتماعي، ولم يظهر مفهوم التغير الاجتماعي في دراساتهم تلك، بل استعملوا مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم، كما ظهر في أعمال ماركس، وماكس فيبر، وبارتو، وسبنسر. أما مفهوم التغير لم يظهر إلا في العام ١٩٢٢م، في أعمال وليام أوجبرن في كتابه عن التغير الاجتماعي^(٧١). وقد جاء مفهوم التغير ليبيّن القصور في المفاهيم السابقة التي تتداخل مع مفهوم التغير الاجتماعي، وسوف نشير إليها بالتفصيل لاحقاً.

التغير الاجتماعي بنظر العلماء والمفكرين الأوائل

بالرغم من أن دراسة التغير الاجتماعي من الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع، إلا أن الفلاسفة والمفكرين على مر العصور قد لاحظوا التغير الاجتماعي الذي مرت به المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ ويطلعنا تراثهم الفكري والنظري عن تأملاتهم وتفسيراتهم للتحولات التي سارت عليها المجتمعات البشرية، وقد شكل ذلك التراث رصيماً معرفياً في الإنتاج السوسيولوجي الذي تطور من خلاله مفهوم التغير الاجتماعي الحديث.

يمكن القول أن التغير الاجتماعي سمة لصيقة بحياة الإنسان وأفكاره والتجمعات الإنسانية والنظم الاجتماعية، حيث سارت المجتمعات البشرية في حركة تغير دائمة.

٧٠ - روبرت نيسبت وروبرت بيران، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

٧١ - محمد الزعبي، التغير الاجتماعي، ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٣٧.

لذا فإن مبدأ التغيير هو أحد المبادئ الأساسية التي ينهض عليها الوجود الاجتماعي بجوانبه الطبيعية والاجتماعية، فظواهر الكون الطبيعية والكائنات الحية تخضع في حركتها وتطورها لمبدأ التغيير أيضاً، وعندما ظهرت تكوينات التجمعات التي أُطلق عليها «المجتمعات الإنسانية البدائية» وهي بطبيعة الحال بسيطة من حيث أشكالها وبنائها الاجتماعي وتفاعل العلاقات داخلها، وهي أقل تعقيداً من وضع المجتمعات المعاصرة «الحديثة»، وهذا يعني أنها خضعت لعملية تغير بعيدة المدى، حتى وصلت إلى حالة المجتمعات المعاصرة والتي هي الأخرى ما تزال عرضة للتغيرات التي تطرأ عليها بصورة مستمرة كما نلاحظه اليوم.

لعل أول من لفت الانتباه إلى قوانين التغيير العامة التي تحكم كل الأشياء هو الفيلسوف اليوناني القديم (هيراقلطس) الذي قال « لا يستطيع الإنسان أن ينزل في النهر مرتين لأن مياه النهر دائمة»^(٧٢). بهذا القول أراد أن يوضح بأن عملية التغيير الاجتماعي بأنها عملية دائمة ومستمرة لا تتوقف.

من جانبه أدرك أفلاطون بأن المجتمع الذي عاش فيه كان مجتمعاً معقداً إلى حد ما، وأنه قد ظهرت عليه بعض التطورات عنما كانت سابقة عليه، موضحاً أن المجتمع الأول كان مجتمعاً بسيطاً لا يتجاوز الأسرة الواحدة، وقد جرت عليه بعض التطورات، وقد شملت هذه التطورات تغييراً في نظم تقسيم العمل وفقاً لتغير حاجاته فظهرت الحرف والصناعات والتجار والعمال والجنود، وكلما تنوعت حاجة ومطالب الناس كلما ظهرت الحاجة إلى إحداث تغييرات سريعة^(٧٣).

أمّا أرسطو فقد قام بتوضيح العمليات التي أصابت المجتمعات الصغيرة وحولتها إلى مجتمعات أكثر تعقيداً مثل التعاون والتضامن وتقسيم العمل، وأكد أن التغيير يأتي تدريجياً وتلقائياً في بناء المجتمعات، إذ أوضح أن الدولة أو المجتمع السياسي هو في الأصل قد تشكل من الأسرة، ومن الأسرة ظهرت القبيلة، ومن القبيلة تكونت

٧٢- ولترستيس ، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبدالمنعم مجاهد ، دار الثقافة والنشر ، ١٩٨٤م، ص٧٠

٧٣- محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص٢٣.

القرى، ثم المدن، ثم المجتمع السياسي الكبير- الوطن - كما أشار إلى ظهور التغيير المفاجئ وهو الناتج عن الثورة أو الانقلاب الذي يظهر عندما تتأسس الدولة على نظام خاطئ للعدالة^(٧٤).

وتناول ابن خلدون التغيير الاجتماعي من خلال تفسيره للمجتمع الذي شبهه بالكائن الحي الذي يظهر إلى الوجود عبر مراحل الثلاث طفلاً ثم يبلغ شبابه وكهولته، وأخيراً يصيبه الهرم فيفنى ويزول، فالعمران عند ابن خلدون له عمر محسوس كأعمار البشر وهو يفنى ويدركه كالأعمار الطبيعية للحيوانات^(٧٥).

ويبدو أن إدراك ابن خلدون لطبيعة التغيير الاجتماعي في المجتمعات البشرية هو الذي جعله ينشغل بقضايا التحول من البداوة إلى الحضارة، ومن الرئاسة إلى الملك، ومن الصنائع البسيطة الضرورية إلى الصنائع الكمالية^(٧٦).

لقد بلغ الاهتمام بالتغيير الاجتماعي درجة عالية في عصر التنوير الأوروبي إذ أهتم فلاسفة عصر التنوير بالمتغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية منذ نشأتها وحتى قيام الدولة المدنية الحديثة، ورغم أن التصورات التي قدمها فلاسفة عصر التنوير قد اعتمدت على نظريات افتراضية، إلا أنها عكست اهتماماً كبيراً بالتغيير الاجتماعي، وإدراكاً واعياً لدوره في تقدم المجتمعات، فالتغيير الاجتماعي في نظر فلاسفة عصر التنوير هو تغيير تقدمي ينقل المجتمعات من حالة إلى حالة أفضل أي ينقلها إلى نظام سياسي يحقق فيه الأفراد أهدافهم وهذا ما أكده توماس هوبز، وجون لوك، وروسو الذين ركزوا اهتمامهم على نمو الروح الجماعية الأخلاقية في المجتمع^(٧٧).

كان علماء الاجتماع الأوائل أمثال (أوجست كونت، دور كهائم، ماكس فيبر، ماركس، سبنسر وغيرهم)، لم يستعملوا مفهوم التغيير الاجتماعي بهذه التسمية الواضحة، بشكل مباشر، ولم تتضمن مؤلفاتهم العلمية مفردات واضحة تتحدث عن التغيير الاجتماعي. رغم انشغالهم برصد حركة المجتمع وتغييره، وما قدموه من تفسيرات وقوانين تتعلق بتطور وتغيير المجتمعات البشرية.

٧٤- السيد الحسيني وآخرون، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار قطري بن فجاءة، الدوحة، ١٩٨٧م، ص ٢٩

٧٥- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر العربي، بيروت، ص ٣٧١-٣٧٤

٧٦- لمزيداً من الاطلاع انظر: مقدمة ابن خلدون، المصدر السابق

٧٧- أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار قطري بن فجاءة، الدوحة، ١٩٨٨م، ص ٤٩-٥٥.

وقد وجدناهم يستعملون أو يذكرون مفاهيم الأخرى كالتطور والتقدم، حتى ظهر مفهوم التغيير الاجتماعي بشكل منظم وواضح في عام ١٩٢٢م عندما كتب عالم الاجتماع الألماني **وليام أوجبرن** كتابه عن التغيير الاجتماعي^(٧٨)، وتناول هذا الكتاب معالجة الأشكال القائمة في التداخل في استعمال المصطلحات والمفاهيم المتداخلة مع مفهوم التغيير الاجتماعي، والمتضمنة في معناها العام مفهوم التغيير الشامل، الذي كان مزجاً بين مفاهيم (الإصلاح الاجتماعي، الثورة الاجتماعية، النمو الاجتماعي، التطور الاجتماعي، التقدم الاجتماعي، التحديث، التحضر، التنمية التصنيع) إلى غير ذلك من المصطلحات والتصورات المشابهة ذات الصلة بمفهوم التغيير الاجتماعي الواسع^(٧٩).

لذا فإن مفهوم التغيير الاجتماعي منذ تاريخ نشر كتاب وليام أوجبرن الموسوم بـ « التغيير الاجتماعي » صار هذا المفهوم متداول في أدبيات علم الاجتماع بصورة أوسع، وقد غطى النقص في المفهومات الأخرى ذات الصلة بموضوع التغيير الاجتماعي، حيث كان مفهوم التغيير أكثر حيادية من المفاهيم الأخرى في دراسته للتحويلات التي طرأت على بناء المجتمع ونظمه ووظائفه.

وبناءً على ذلك يمكن أن نعرف التغيير الاجتماعي بأنه « كل تحول يحدث في النظم والأنساق والمكونات الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة أو القيم وهذا التحول يتم عبر الزمن. ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً فإن أي تغيير يحدث في أي نسق أو نظام لا بد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة»^(٨٠).

أهمية دراسة التغيير الاجتماعي

لوصول إلى معرفة أدق وأعمق في فهم أهمية دراسة التغيير الاجتماعي والإمام بنظرياته وقوانينه، لا بد لنا أولاً أن نشير إلى الفرق بين مفهومي (التغيير والتغيير) فالتغيير يدل على التحول المفاجئ في ظاهرة ما، وهو شيء واضح يظهر على الظاهر المعينة، وقد يحدث في كافة شؤون الحياة والمخلوقات.

٧٨ - محمد أحمد الزغبى، التغيير الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٢٧
٧٩ - التغيير الاجتماعي، انظر الرابط: <http://www.marefa.org/index.php/>

٨٠ - دلال ملحس استيتية، التغيير الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص ١٩

أمّا التغيير فهو التحول الممنهج المدروس الذي يتم تخطيطه بما يهدف إلى التقليل من الأخطار، والسلبيات التي قد تنتج عن عملية التغيير التلقائي، أو للوصول إلى أهداف محددة، وفي هذا الاتجاه ينبغي على الدارس استيعاب ذلك عن دراسته للتغيير الاجتماعي. لاسيما في العصر الراهن الذي يشهد تغيرات كبيرة طالت كافة مستويات الحياة الإنسانية، الأمر الذي تستدعي الحاجة إلى السيطرة على عمليات التحول والتغيير التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية، بما يؤدي إلى النتائج المرجوة.

لذا فإن العلوم الإنسانية بعامة، وعلم الاجتماع بخاصة، معنيون اليوم أكثر من أي وقت مضى في الاهتمام بدراسة التغيير الاجتماعي وأغنى نظرياته ومناهجه العلمية لتتمكن من تفسير الظواهر الاجتماعية وكشف أسرارها وميكانيزماتها والتخطيط السليم للتحولات المنشودة التي تؤدي إلى حدوث التغيير في المجتمعات.

لقد أحدثت التكنولوجيا تغيرات واسعة في الحياة الاجتماعي، وجاءت بالعديد من التجديدات العلمية والصناعية الحديثة التي أسهمت في بناء المجتمعات المعاصرة، عبر دوام تفاعلات التغيير في بناء هذه المجتمعات، وامتد تأثير التكنولوجيا وانتشارها بمستويات مختلفة لتشمل نواحي عديدة وتمتد في جميع بلدان العالم كنمط ثقافي عملي أكثر كفاءة، من الحياة التقليدية السابقة.

وتعد التكنولوجيا من أهم مظاهر العصر الحديث التي ارتبطت بالمجتمعات الصناعية المتقدمة، حيث حظيت باهتمام كبير من قبل تلك المجتمعات. لذا فإن ظاهرة التغيير الاجتماعي قد ارتبطت بشكل كبير بعامل التكنولوجيا، وعليه فإن دراسة التغيير الاجتماعي وعلاقته بالتكنولوجيا الحديثة وما تركه من آثار في تغيير حياة المجتمعات البشرية تستدعي إعطاها نفس القدر من الاهتمام على مستوى المجتمع الإنساني بعامة.

حيث تقاس درجة تطور ورقي المجتمعات بما تملكه من معرفة عقلانية وكفاءة في التكنولوجيا تفسر لنا عملية التغيير الاجتماعي فيها وتوجيهه لخدمة المجتمع.

وعليه فإن أهمية دراستنا للتغير الاجتماعي تمكن في معرفتنا بأهمية التغيرات التي تخضع لها المجتمعات المتخلفة (النامية) إذا ما أرادت اللحاق بمستوى تقدم المجتمعات الصناعية، فأنها تخضع لتغيرات جذرية تعمل على إلغاء الهوة التي تفصل بين المجتمعات النامية وبين المجتمعات الصناعية. ومن ثم تحررها من قيود التبعية او المعيقة للتغير الاجتماعي الهادف إلى تنمية وتطوير المجتمعات المتخلفة.

إشكالية دراسة التغير الاجتماعي

لم تكن دراسة التغير الاجتماعي أمر يسير، حيث تكمن صعوبة دراسة التغير الاجتماعي في جانبين مهمين هما: (الجانب الأول يتعلق في طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة، والجانب الثاني يتعلق في موقف الباحث-الدارس-من الظاهرة المتغيرة).

في الجانب الأول نلاحظ أن صعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية وهي ناتجة عن عدة أسباب منها مثلاً تعقد الظاهرة الاجتماعية، التي تتطوي على قدر كبير من التأثير والتأثر، فهي بطبيعة الحال تتأثر بظواهر طبيعية واجتماعية متعددة ومتداخلة، في إطار المجتمع مما يصعب دراستها بصورة منفصلة أو منعزلة عن غيرها من التحولات والتغيرات التي تجري في إطار المجتمع، ومن ثم نجد صعوبة في إخضاع الظاهرة إلى القياس الدقيق للظاهرة بسبب سرعة التغير من ناحية ومن ناحية أخرى لأنها تتعلق بالبشر وهم في طبيعة الحال متباين العواطف والميول، والدوافع والاستجابة للمؤثرات الخارجية فضلاً عن صعوبة إعادة الدراسة مرة أخرى، لأن الظاهرة تكون قد تغيرت.

أما الجانب الثاني فيتعلق بموقف الباحث-الدارس-من الظاهرة المتغيرة فينظر الباحث إلى الظاهرة المدروسة بأنها تختلف من شخص لآخر، وذلك حسب موقع الشخص الملاحظ أو الباحث، فالذي يراه هو جزء صغير من عالم واسع، فتكون الملاحظة محدودة لا تمثل المجتمع المدروس تمثيلاً حقيقياً. فضلاً عن البعد الأيديولوجي الذي ينطلق منها الباحث تجعله يعطي أحكاماً تتماشى مع ما يحمله من فكر.

تفسير عملية التغير الاجتماعي في معظم المواقف الاجتماعية فإن التفاعلات اليومية تميل إلى التوافق والتناغم مع المظاهر العامة للواقع الاجتماعي، بأبعاده الشخصية والجماعية والمجتمعية. كما أن التجديدات الأساسية التي تتم في إطار الحياة الاجتماعية، والثقافية تصيب النمط السائد بالاضطراب، وهذا الاضطراب في حد ذاته عبارة عن اختلال في توازن النظام مما يجعله غير قادر على تأدية وظائفه، وهي تغيرات تحدث استجابة للتغير في أحد المكونات الأساسية، وقد تؤدي هذه التغيرات من جانبها إلى تغيرات في المواقف الاجتماعية المرتبطة بها كالأوضاع الاجتماعية والأدوار والمراكز.. الخ. فأى تغير في عامل أو أكثر من العوامل المتفاعلة، يستدعي بالضرورة حدوث تغيرات توافقية في الأنساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي. فالتغير الاجتماعي لا يحدثه عامل واحد، وإنما يتم بمساعدة عوامل أخرى، وتكون عملية الفصل بين العوامل من باب الفرضية من أجل التحليل والدراسة فقط.

اختلاف التغير باختلاف المجتمعات

تخضع عملية التغير الاجتماعي للنسبية الزمانية والمكانية حيث يختلف باختلاف المجتمعات زمانياً أو مكانياً وذلك يعود في الأساس إلى التباين الثقافي الحاصل فيما بينها، فالمجتمعات الإنسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي وثقافته بوجه عام. فثقافة المجتمع من مميزاته الأساسية، فاختلاف الثقافة يعني اختلاف أوجه التغير لدى المجتمع عن باقي المجتمعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تعدد مداخل التغير ويلاحظ أن التغير في المجتمعات الصناعية يختلف عنه في المجتمعات الزراعية، أو ما قبل الزراعية، حيث يكون في المجتمع الصناعي أسرع منه في المجتمع الزراعي أو الرعوي. وكذلك بالنسبة للمجتمع الحضري مقارنة بالريفي. وهناك جملة من العوامل تؤثر في درجة وتوجيه هذا التغير منها: العامل الديموغرافي، والأيكولوجي والتكنولوجي، والاقتصادي والسياسي أو الإداري، والديني، والتربوي. وغير ذلك.

التغير الاجتماعي قديماً وحديثاً:

تبين فيما سبق أن التغير الاجتماعي يخضع للنسبية الزمانية والمكانية حيث يختلف من مجتمع إلى آخر؛ سواء في السياق الزمني أو المكاني وذلك نتيجة الاختلاف الثقافي بين المجتمعات، ولو أمعنا النظر في عملية التغير الاجتماعي قديماً وحديثاً فإننا نجد اختلافاً بيناً بينهما حيث يتميز التغير الاجتماعي اليوم عنه قديماً، في عدة جوانب أهمها الآتي:

١. أصبح التغير الاجتماعي اليوم أسرع من التغير قديماً نتيجة الثورة الصناعية التي غيرت كثير من القيم والأبنية الاجتماعية مثل قيمة الوقت وقيمة العمل والبناء الأسري والسياسي والديني والاقتصادي وغيرها. فالاتصال الواسع بين المجتمعات المعاصرة نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال المختلفة أدى إلى سرعة عملية الانتشار الثقافي ومن ثم إلى سرعة التغير بوجه عام، أي أن سرعة التغير تتناسب طردياً وكثرة المخترعات التكنولوجية.
٢. الترابط بين التغيرات الحالية زماناً ومكاناً بعكس التغير في القديم الذي كان يحدث بصورة منفصلة ومتقطعة، حيث نسمع اليوم بما يسمى بالقرية العالمية والعولمة في ضوء شبكات الاتصال وتدفق المعلومات، فالتغير الذي يحدث في غرب العالم سرعان ما نجد صدها في مجتمعاته الشرقية والعكس صحيح.
٣. أصبح التغير اليوم متوقعاً وأسرع قبولاً لدى المجتمعات، وهو دلالة طبيعية على الانفتاح الحاصل بخلاف التغير السابق.
٤. إن تغير اليوم ذو طابع إداري مخطط وهادف ومقصود تصنعه المجتمعات وفق إرادتها، أما التغيرات التي كانت تتم في السابق فهي ذات طابع عشوائي وتلقائي .

المراجع والمصادر

الكتب:

١. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر العربي، بيروت ، لبنان، ب.ت .
٢. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
٣. أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٨.
٤. أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار قطري بن فجاءة، الدوحة، قطر، ١٩٨٨م.
٥. السيد الحسيني وآخرون، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار قطري بن الفيحاء للنشر والتوزيع، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٧م.
٦. السيد رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م.
٧. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
٨. جورج زيميل، الفرد والمجتمع .. المشكلات الأساسية للسوسيولوجيا ، ترجمة وتقديم / حسن احجيج، دار رؤية للنشر، القاهرة، مصر، ٢٠١٧م.
٩. جولي ماكليود ورتشيل طومسون ، بحث التغير الاجتماعي (المقاربات الكيفية)، ترجمة / سحر توفيق مراجعة محمود الكردي، مطبوعات المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٤م .

١٠. جون اسكوت، علم الاجتماع مفاهيم أساسية، ترجمة / محمد عثمان ،
الطبعة الأولى، الشبكة العربية للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م .
١١. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الهدوني - قواعد المنهج، دار النهضة للطباعة
والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٢م .
١٢. دلال ملحس أستيتة، التغير الاجتماعي والثقافي، الطبعة الأولى، دار وائل
للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م .
١٣. روبرت نيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة / جريس خوري، الطبعة
الأولى، دار النضال، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م .
١٤. سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
مصر، ١٩٨٨م .
١٥. صلاح العبد واخرون، تنمية وتحديث المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية،
الإسكندرية، مصر، ١٩٨٦م .
١٦. عبد الرحمن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، حققه / عبدالله محمد
الدرويش، الطبعة الأولى، دار يعرب، دمشق، سوريا، ٢٠٠٤م .
١٧. علي الوردي، تحليل سوسيولوجي لنظرية ابن خلدون في علم اجتماع المعرفة،
ترجمة / لاهي عبد الحسين، الطبعة الأولى، دار المدى، بغداد، العراق،
٢٠١٨م .
١٨. علي سالم، منهجيات في علم الاجتماع المعاصر، دار الحمراء، بيروت، لبنان،
ب.ت .
١٩. علي عبد الرزاق جليبي، مقدمة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية،
الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩م .

٢٠. غريب سيد احمد وآخرون ، تمهيد في علم الاجتماع ، مطبعة البحيرة ، الإسكندرية ، مصر، ب.ت.
٢١. فادية عمر الجولاني ، مبادئ علم الاجتماع ، مؤسسة سباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٣ م .
٢٢. فضل عبدالله الربيعي ، البناء الاجتماعي ، مطابع الكتاب المدرسي ، عدن، اليمن ، ٢٠٠٦م.
٢٣. فؤاد خليل ، المجتمع «النظام - البنية» في موضوع علم الاجتماع وإشكاليته، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، لبنان ، ٢٠٠٨ م .
٢٤. قيس النوري، طبيعة المجتمع البشري فض ضوء الانتريولوجيا الاجتماعية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار رؤية، القاهرة، مصر، ٢٠١٩ م .
٢٥. محمد الجوهرى وآخرون ، تاريخ التفكير الاجتماعي (الرواد)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠١١ م .
٢٦. محمد أحمد الزعبي، التغيير الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، ١٩٨٢م.
٢٧. محمد حامد يوسف، علم الاجتماع النشأة والمجالات ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر، ١٩٩٥ م .
٢٨. محمد حامد يوسف ، علم الاجتماع النشأة والمجالات، الطبعة الثالثة، المكتبة العلمية للكمبيوتر، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٦ م .
٢٩. محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي - دراسة في طرائق البحث وأسبابه ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر الكتاب الثلاثون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٤م.

٣٠. محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٥م.
٣١. مجد الدين عمر خيري ، علم الاجتماع : النظام - البنية ، مصر، ب.ت.
٣٢. ميل تشيرتون وأن براون، علم الاجتماع .. النظرية والمنهج، الطبعة الأولى، ترجمة / هناء الجوهري ، منشورات المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، مصر، ٢٠١٢م .
٣٣. ولترستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة / مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة والنشر، ١٩٨٤م .
٣٤. هادي صالح العيساوي، أفاق علم الاجتماع ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن ، ٢٠٠٨م .

35. Max weber , Économie et société, Poquet, 1995.

المجلات والدوريات

١. عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٤٤ ، ١٩٨١م .

مواقع الإنترنت

١. التغير الاجتماعي ، انظر الرابط:

<http://www.marefa.org/index.php/>

٢. كمال التابعي وعلي مكاوي، علم الاجتماع، دار النشر الإلكتروني، انظر:

www.kotobarabia.com

